

الهيئة العامة للرقابة المالية

قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ١١٤ لسنة ٢٠٢٠

بتاريخ ٢٠٢٠/٧/٥

بتحديد بعض السلع والخدمات التي يسرى في شأنها

نشاط التمويل الاستهلاكي الذي تقدمه شركات التمويل الاستهلاكي

مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية ؛

وعلى قانون تنظيم نشاط التمويل الاستهلاكي الصادر بالقانون رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٠ ؛

وبعد موافقة مجلس إدارة الهيئة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٠/٧/٥ ؛

قرر :

(المادة الأولى)

تسرى أحكام قانون تنظيم نشاط التمويل الاستهلاكي المشار إليه على نشاط التمويل

الاستهلاكي الذي تقدمه شركات التمويل الاستهلاكي في شأن السلع والخدمات الآتية :

أولاً - السلع :

١- الأثاث وتجهيزات المنازل .

٢- الملابس والأحذية والشنط والساعات والمجوهرات والنظارات .

٣- المستحضرات والمستلزمات الطبية والتجميلية .

٤- الأدوات والملابس الرياضية .

٥- لعب الأطفال .

٦- الكتب والأدوات المكتبية .

٧- المواد الغذائية .

الوقائع المصرية - العدد ١٧٨ في ١١ أغسطس سنة ٢٠٢٠ ١٣

- ٨- قطع غيار المركبات وسيارات الركوب بجميع أنواعها .
- ٩- المشتريات الصادرة بفاتورة واحدة من المحال والسلاسل التجارية المختلفة .
- ثانيًا - الخدمات :
- ١- صيانة المركبات وسيارات الركوب بجميع أنواعها .
- ٢- صيانة الأجهزة والمعدات الاستهلاكية .
- ٣- التشطيبات والتجهيزات المنزلية .
- ٤- حلول الطاقة المتجددة للمنازل .

(المادة الثانية)

يُنشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، وعلى الموقع الإلكتروني للهيئة ،
ويعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره بالوقائع المصرية .

رئيس مجلس إدارة الهيئة

د/ محمد عمران